

# بحث حول الإصلاح المصرفي وانعكاساته على بعض

## مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي

### (( ملخص البحث ))

يشكل الإصلاح المصرفي الدعامة الأساسية لعمل الجهاز المصرفي فهو يعمل على خلق وحدات مصرفية تكون قادرة على توفير الرقابة الذاتية والرقابة الشاملة للجهاز المصرفي ككل فضلا عن تلبيتها لمتطلبات السياسة النقدية وأدائها المباشرة والمتناسقة مع السياسة المالية وتجنب الآثار المتعارضة ، مما سيضمن تنامي حجم النشاط المصرفي ويؤمن سلامته وتفوقه بالمواعمة ما بين اهدافه ( الأمان ، السيولة ، الربحية ) .

كما يعمل الإصلاح المصرفي على جعل الأنظمة المصرفية متينة وقادرة على تحمل الصدمات السياسية والاقتصادية المختلفة ، وتمكنة من العمل في ظل الأزمات والحروب ، وتكون قادرة على تعبئة الموارد وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة المتنوعة ذات التقنيات العالمية والمكتسبة للمعرفة المصرفية والمالية للاحتياجات التمويلية للدول ، ولها القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي .

إن الشروع في عملية الإصلاح المصرفي يتطلب من البلدان الساعية إليه القيام بعدة إجراءات كتغيير أو تعديل أنظمتها التشريعية والقانونية والقيام بإعادة هيكلة أنظمتها المصرفية ، كذلك زيادة رأسمالها وإتباع معايير جديدة وملائمة في الرقابة المصرفية أو التوجه بالمصارف نحو الدمج أو الخصخصة .

ونظرا لضرورة وجود جهاز مصرفي يكون قادرا على حشد الموارد المالية وتخصيصها خدمة للإغراض الاقتصادية ، لذلك فإن الإصلاح المصرفي يعد من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار فضلا عن دورة في تحسين معدلات معظم المؤشرات الاقتصادية ومعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية الملزمة لأغلب اقتصاديات دول العالم في عصرنا .

ومن خلال بحثنا الحالي سيتم التطرق للإصلاحات المصرفية التي حصلت في العراق بعد عام ( ٢٠٠٣ ) ومدى تأثيرها بمؤشرات الاقتصاد في العراق وقد تم اختيار ثلاث مؤشرات إصلاح مصرفي تمثلت بمؤشر العمق المصرفي ومؤشر الودائع ومؤشر تطور الائتمان ، وكذلك تم اختيار ثلاث مؤشرات اقتصادية وهي الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التضخم ومؤشر البطالة .

